جامع الإمام الترمذي

المؤلف:

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ العلم البارع صاحب التصانيف الكثيرة، ولد في سنة (٢٠٩ هـ)، أشتغل بطلب العلم في سنٍّ مبكرة.

من أشهر شيوخه: محمد بن جعفر السمناني(ت٢٤٦هـ) وهو من أقدم شيوخه، وقتيبة بن سعيد(ت٢٤٠هـ)، والبخاري(ت٢٥٦هـ).

ومن تلاميذه: أَبُو بكر أَحْمَد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي(ت٣٢١هـ)، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي(ت٢٣٦هـ)، وأبو العباس محمَّد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي، المَرْوَزِي(٣٤٦هـ)، والهيثم بن كليب الشاشي الحافظ(ت٣٣٥هـ).

كان إماما في الحديث والعلل ومعرفة الرجال، وصنف المصنفات النافعة، ومن أهمها: الجامع، والعلل الكبير، والعلل الصغير، والشمائل، مات سنة (٢٧٩ هـ)[١] .

اسم الكتاب:

يُذكر كتاب الترمذي بأسماء مختلفة، منها:

١- "الجامع" قال الذهبي: "قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب -يعني: (الجامع) - في بيته، فكأنما في بيته نبي يتكلم، قلت: في (الجامع) علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل"[٢].

٢- و"جامع الترمذي"، كذا سماه جمع من العلماء؛ كالسمعاني، والذهبي، والسيوطي"،

---

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٩٦)، وفيات الأعيان (٢٧٨/٤)، وتهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٣/ ٢٧٤)، وتذكرة الحفاظ: (٢/ ٦٣٤).

وهذا الاسم هو الأشهر، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال: جامع الترمذي، وهو مطابق لمضمون الكتاب، وعليه أكثر العلماء، وسمى جماعة من العلماء شروحهم بناءً على هذا الاسم(١).

٣- "الجامع الكبير"، وهذا الاسم موجود على ظهر عدد من النسخ الخطية للكتاب، وسماه جمع من العلماء بهذا الاسم؛ كالوادي آشي، وأبو عبد الله المجاري(٢).

٤- "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، وجد هذا الاسم على ظهر بعض النسخ الخطية للكتاب، وسماه كذلك ابن خير الإشبيلي(٣). وهذا العنوان مطابق لمضمون الكتاب.

٥- "سنن الترمذي"، وطبع الكتاب بهذا الاسم، وهي تسمية غير دقيقة؛ لأن جامع الترمذي يتضمن أبوابا كثيرة (نصف الكتاب تقريبا) في غير الأحكام؛ كالتفسير، والعقائد، والمناقب، والفتن، وغيرها(٤)، ولكن التسمية لها وجاهه باعتبار أنه بدأ بالطهارة وبقية الكتب على أبواب الفقه كما عمل أهل السنن.

٦- "صحيح الترمذي" أو "الجامع الصحيح"، كذا سماه جمع من العلماء؛ كأبي بكر البرقاني، والحاكم، وصديق حسن خان، وطبع بهذا الاسم أيضًا(٥).

وهي تسمية غير دقيقة كذلك، وغير مطابقة لمضمون الكتاب؛ فالترمذي لم يشترط الصحة، بل أدخل فيه الصحيح والحسن وما حكم عليه بالضعف والنكارة.

موضوع الكتاب، سبب تأليفه(٦):

ألف الترمذي رحمه الله الكتاب إجابة لسؤال من سأله؛ رجاء أن يكون فيه نفع.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٨/٤٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٣/٢٥٤، ١٢/١٨٨، ١٣/٢٧٠)، وتدريب الروي (١/١٩٢)، وكشف الظنون (١/٥٥٩)، والرسالة المستطرفة (١١ ،٩٧، ٩٨).

(٢) انظر: برنامج الوادي آشي (١٩٥)، وبرنامج المجاري (١١١).

(٣) انظر: فهرسة ابن خير (١٥٦)، وتحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي (٧٦-٨٨).

(٤) كشف الظنون (١/٥٥٩).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٦/٢٣١)، وتدريب الراوي (١/٨٠)، والحطة (٢٠٧).

(٦) انظر: العلل الصغير في آخر الجامع (٦/٢٣٣)، وعارضة الأحوذي (١/١).

وأراد لكتابه أن يكون جامعا بين الحديث والفقه والعلل والجرح والتعديل؛ فجمع فيه أحاديث الأحكام والسير والآداب والتفسير والعقائد والفتن وأشراط الساعة والمناقب، وأردف الأحاديث بأقوال الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، وبين العلل وأوهام الرواة.

وألحق بالجامع كتابا سماه العلل واشتهر بـ "العلل الصغير"، ضمنه مباحث حديثية مهمة، وقواعد في العلل والجرح والتعديل وأحوال الرواة.

شرط الترمذي في جامعه(١):

بين الترمذي شرطه في الكتاب فقال: "جَمِيع مَا فِي هَذَا الْكتاب من الحَدِيث فَهُوَ مَعْمُول بِهِ، وَقد أخذ بِهِ بعض أهل الْعلم، مَا خلا حديثين حَدِيث ابن عَبَّاس أَن النَّبِي ﷺ جمع بَين الظّهْر وَالْعصر بِالْمَدِينَةِ وَالْمغْرب وَالْعشَاء من غير خوف وَلَا سفر وَلَا مطر(٢)، وَحَدِيث النَّبِي ﷺ أَنه قَالَ: "إِذا شرب الْخمر فاجلدوه فَإِن عَاد فِي الرَّابِعَة فَاقْتُلُوهُ"(٣) وَقد بَينا عِلّة الْحَدِيثين جَمِيعًا فِي الْكتاب قَالَ وَمَا ذكرنَا فِي هَذَا الْكتاب من اخْتِيَار الْفُقَهَاء"(٤).

وقال الحافظ ابن رجب: "واعلم أن الترمذي رحمه الله خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من (طرق)، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم"(٥).

---

(١) انظر: العلل الصغير في آخر الجامع (٦/٢٣٣، ٢٣٠)، وشروط الأئمة السنة (٨٩-٩٥)، وشروط الأئمة الخمسة (١٥١-١٥٥)، وشرح علل الترمذي (١/٣٩٥-٣٩٨)، وقوت المغتذي (٣/٩-١).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١٠٩)، ومسلم في صحيحه (٧٠٥)"، وأبو داود (١٢١٠)، (١٢١١)، والترمذي (١٨٧) وغيرهم، من حديث سعيد بن جبير بن ابن عباس، وفي آخره قال سعيد: فقلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد ألا يحرج أمته، وهو في صحيح البخاري (٥٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٨)"، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجه (٢٥٧٣)، وكلهم من حديث معاوية بن أبي سفيان، وأخرجه أبو داود (٤٤٨٤)، والنسائي (٥٦٧٨)، وابن ماجه (٢٥٧٢) من حديث أبي هريرة بنحوه.

(٤) سنن الترمذي (٥/٧٣٦)، العلل الصغير للترمذي (٧٣٦).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١١).

فلم يشترط الترمذي فيما أخرجه الصحة، لكن مما يقوى ماذكره في كتابه من أحاديث الأحكام أن العمل عليها.

وإذا روى حديثاً ضعيفًا في المتابعات أو الشواهد؛ فإنه يبينه وينبه عليه، قال الحافظ ابن رجب: "والترمذي ـ رحمه الله ـ يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم، يخرج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه"(١)، واعتبر ذلك شرطه في الرواة.

ولهذا قال أبو الفضل المقدسي: "وأما أبو عيسى الترمذي – رحمه الله تعالى – فكتابه على أربعة أقسام:

١– قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢– قسم على شرط الثلاثة كما بيَّنا – أبو داود والترمذي والنسائي.

٣– وقسم أخرجه للضدِّيَّة وأبان عن علته، ولم يغفله.

٤– وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ... ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء وهذا شرط واسع"(٢).

منهج الكتاب وطريقة ترتيبه(٣):

١– رتب الترمذي كتابه ترتيباً فقهياً، على طريقة الكتب والأبواب في الجوامع؛ فقسم كتابه إلى أبواب حسب الموضوع فبدأ بـ(أبواب الطهارة)، و(أبواب الصلاة)، وهكذا إلى آخر الأبواب الفقهية، وختم الكتاب بأبواب شتي غير فقهية كالدعوات والمناقب.

٢– وقسم الأبواب إلى أبواب تفصيلية بحسب الأحكام المستنبطة من الأحاديث التي يوردها في الباب، وكثيرًا ما يُبوب بعنوان مطابق لنص الحديث الذي يورده في الباب. ويقتصر في كثير من الأبواب على إيراد حديث أو حديثين ثم يُشير إلى ما روي في الباب بذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث في الموضوع نفسه، فيقول: «وفي الباب عن فلان وفلان».

---

(١) المصدر السابق (٢/٦١٢).

(٢) شروط الأئمة الستة (١٥).

(٣) انظر: تدوين السنة (١٤٠)، والمدخل إلى مناهج المحدثين (٢٥٣)، ومناهج المحدثين (١٤٥).

٣- يتميز الكتاب بحسن الترتيب والاختصار وقلة التكرار.

٤- ويتميز بالصناعة الفقهية، فقد يشرح ما يرد في الحديث من الغريب، ويذكر فقه الحديث والأحكام المستنبطة منه، وما إذا كان عليه العمل أم لا، ومن قال به من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ويرجح.

طريقة سياقه للأحاديث[١]:

١- يترجم للمسألة: ثم يورد فيها حديثا مسندا أو أكثر، ويذكر ما للحديث من طرق ويُجملها، وله في ذلك طرق:

الطريقة الأولى: يجمع أسانيد الحديث المتعددة في سياق واحدة؛ إما بالعطف بين الشيوخ، أوباستعمال رمز (ح) للتحويل من إسناد لآخر.

مثال ذلك: قوله: حدثنا قتيبة وهناد ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع، عن سفيان (ح) وحدثنا محمد بن بشار: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان، عن عبد الله من محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»[٢].

الطريقة الثانية: يذكر إسناد الحديث ومتنه، ثم يسوق الأسانيد الأخرى ويحيل على المتن السابق بقوله: «مثله» أو «نحوه».

مثال ذلك: أنه خرج من طريق عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته عن أبيها رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». ثم ساقه بإسناد آخر، ولم يسق المتن واكتفى بقوله: «مثله»[٣].

الطريقة الثالثة: أن يُفرد كل إسناد ومتنه في موضعٍ واحدٍ، فيعيد المتن مع الإسناد لزيادة لفظة ونحوها.

---

(١) انظر: الإمام الترمذي والمقارنة بين جامعه والصحيحين (٧٤-٨٧)، والمدخل إلى مناهج المحدثين (٢٥٤)، ومناهج المحدثين (١٤٦).

(٢) جامع الترمذي (٣)، وانظر أيضًا: الأحاديث (٤٢، ١١٠١، ١٤٨١، ٢١٠٧، ٢٦٢١).

(٣) جامع الترمذي (٢٥-٢٦). وانظر أيضًا: الأحاديث (١١١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٤٣٤، ٥٧٤).

مثال ذلك: أنه خرج حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه له قال: «كنا نسافر مع رسول الله ﷺ في رمضان، فما يعيب على الصائم صومه، ولا على المفطر إفطاره»، ثم أعاده بإسناد آخر بلفظ : «كنا نسافر مع رسول الله ﷺ، فمنا الصائم ومنا المفطر، فلا يجد المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر، فكانوا يرون أنه من وجد قوة فصام فحسن، ومن وجد ضعفا فأفطر فحسن[١]، فأعاد المتن كاملا لما فيه من زيادة.

الطريقة الرابعة: أن يُشير إلى أسانيد الحديث؛ اكتفاء بشهرتها وكونها معلومة لدى علماء الحديث.

٢- قد يبدأ بالحديث الصحيح أولاً ثم يتبعه بحديث ضعيف أو أكثر، وقد يبدأ بالحديث المعلَّ أولاً ثم يتبعه بالحديث الصحيح.

مثال ذلك: أنه أخرج حديث جابر رضي الله عنه في وضوء النبي ﷺ مَرَّةً مرةً، ومرتين مرتين، وثلاثا ثلاثا، من طريق شريك، ثم بين أن ثابت بن أبي صفية خالفه؛ فرواه: «مرة مرة»، وقال عقبه: «وهذا أصح من حديث شريك؛ لأنه قد روي من غير وجه، هذا عن ثابت نحو رواية وكيع، وشريك كثير الغلط[٢].

قال ابن رجب: "وقد اعترض على الترمذي بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالبًا، وليس ذلك بعيب؛ فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح من الإسناد، وكان قصده ذكر العلل"[٣].

٣- ليست له عادة مطردة في عدد الأحاديث التي يوردها في الباب؛ ففي أبواب الطهارة يقتصر على حديث أو اثنين أو ثلاثة، أما في الكتب المتأخرة فإنه يذكر تحت الباب أحاديث كثيرة .

الصناعة الحديثية[٤]:

حوى جامع الترمذي أنواعًا من علوم الحديث، وقد أنشأ مصطلحات في الصناعة الحديثية

---

(١) جامع الترمذي (٧١٢، ٧١٣).

(٢) جامع الترمذي (٤٥، ٤٦).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٤١١).

(٤) مقدمة عارضة الأحوذي، مناهج المحدثين (١٤٧)، و(١٤٨).

وذلك مثل قوله: حديث حسن غريب، أو صحيح غريب، قال ابن العربي: "وليس فِي قدر كتاب أبي عِيسَى مثله حلاوة مقطع، ونفاسة مَنْزَع، وعذوبة مَشْرع، وفيه أربعة عشر علمًا فوائد: صَنَّفَ وأسند، وصحَّحَ وأسقَمَ، وعدَّد الطُّرق، وجرح وعَدَّلَ، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذَكَرَ اختلافهم في تأويله"[١]، وهذه العلوم تعود في مجملها إلى الصناعة الحديثية والفقهية.

وتبرز الصناعة الحديثية عنده في مظاهر كثيرة، منها:

١- الحكم على الأحاديث وبيان العلل، وهو أمر ظاهر في كتابه تمز به على غيره فيبين العلل صراحة؛ يُعقب الحديث بكلامه أو كلام العلماء قبله - لا سيما البخاري - في إعلال الحديث أو تصحيحه، يتوسع تارة فى بيان وجه التعليل، ويختصر تارةً مقتصراً على الإشارة إلى العلة دون تفصيل[٢].

مثال ذلك: أنه أخرج في (الطهارة باب ما يقول إذا دخل الخلاء) حديث أنس رضي الله عنه فيما كان النبي ﷺ يقول إذا دخل الخلاء، ثم قال: "حديث أنس أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب"، وبين وجه هذا الاضطراب[٣].

وفي أحكامه على الأحاديث يُنوّع في العبارات بحسب ما يترجح له من حال الحديث صحة، أو حسنًا، أو ضعفًا، أو بأحد الأحكام المركبة؛ كقوله: "حسن صحيح"، "حسن غريب"، "حسن صحيح غريب"، وفي تفسير هذه المركبات أقوال للعلماء ليس هذا موضع تفصيله لكن يظهر أن تأييده للحسن بالصحة من باب تأكيد الحكم وترادف العبارة، وأما إطلاقه: الحسن، فقد فسره الترمذي فقال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن"[٤].

وللعلماء أقوال في توجيه إطلاقات الترمذي، قال ابن كثير: "وأما قول الترمذي، "هذا

---

(١) برنامج التجيبي (١٠٤)، تاريخ الإسلام (٤٦٢/٢٠)، مقدمة عارضة الأحوذي.

(٢) جامع الترمذي (٨٦، ٩٧، ١٥١، ٥٩٩، ٢٥٤٤، ٣٠٣٩، ٣٨٤٦).

(٣) جامع الترمذي (٥).

(٤) انظر سنن الترمذي (٢٥٤/٦)، وعلل الترمذي الصغير (٧٥٨).

حديث حسن صحيح" مشكل، لأن الجمع بينهما في حديث واحد كالمتعذر، فمنهم من قال: ذلك باعتبار إسناد حسن وصحيح، وهذا يرده أنه يقول في بعض الأحاديث: "هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، صحيح بإعتبار الإسناد، وفي هذا نظر أيضاً، فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك؛ والذي يظهر لي: أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه "حسن صحيح" أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن"[١]، وتعقب ابن رجب هذا القول فقال: "ومن المتأخرين من قال: إن الحسن الصحيح عند الترمذي دون الصحيح المفرد، فإذا قال: "صحيح" فقد جزم بصحته، وإذا قال: حسن صحيح، فمراده أنه جمع طرفاً من الصحة وطرفاً من الحسن، وليس بصحيح محض، بل حسن مشرب بصحة، كما يقال في المز: إنه حلو حامض، باعتبار أن فيه حلاوة وحموضة، وهذا بعيد جداً، فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة، المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن أبيه، ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً، وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن"[٢]، واستدرك الحافظ ابن حجر على ابن كثير أيضاً فقال: "قلت لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به، ثم إنه يلزم عليه أن يكون في كتاب الترمذي حديث صحيح إلا النادر؛ لأنه قل ما يعبر إلا بقوله حسن صحيح"[٣]، وهذا خلاصة أجوبة أهل العلم عن الجمع بين الحسن والصحة، والترمذي لم ينص على قصده بهذا الاصطلاح، ولكن فسر الحسن بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه، فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن"[٤].

٢- بيان التفرد عند الحكم على الحديث غالباً إذا كان الراوي قد تفرد بروايته، مع الإشارة

---

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (٤٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٦١٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٧٧).

(٤) انظر: جامع الترمذي (٦/٢٥١)، وشرح علل الترمذي (١/٣٨٤)، وللمزيد انظر: إتحاف أهل الأثر بشرح نزهة النظر (١٠٨-١١٢).

إلى نوع تفرده؛ فتارة يقول: "تفرد به فلان"، أو "غريب تفرد به فلان"[١]، وتارة يقول: "لا نعرفه إلا من حديث فلان"[٢]، وقد ذكر الترمذي عدم الاحتجاج بما تفرد به الضعيف ومن في حكمه، وقال الحافظ ابن رجب: "وأما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث، لغفلته، وكثرة خطئه، ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فإنه لا يحتج به، فمراده أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية والأمور العملية وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب، فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء منهم: ابن مهدي وأحمد بن حنبل، وإنما يروى في الترهيب، والترغيب، والزهد، والآداب أحاديث أهل الغفلة"[٣].

٣- التنبيه على اختلاف الألفاظ، والتنصيص على صاحب اللفظ[٤].

مثال ذلك: قوله في (الصلاة باب ما جاء في فضل الجماعة) عقب حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهكذا روى نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة»، وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قالوا: «خمس وعشرين»، إلا ابن عمر فإنه قال: «بسبع وعشرين»[٥].

٤- التنبيه على اختلاف الرواة في صيغ الأداء.

مثال ذلك: قوله: حدثنا صالح بن عبد الله وسويد بن نصر، قال صالح: حدثنا، وقال سويد: أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»[٦].

٥-الكلام في الرواة جرحًا وتعديلا[٧]، وتسمية لمن ذكر باللقب[٨]، أو الكنية[١]، وبيانا

---

(١) جامع الترمذي (١٠٦، ١٢٧، ٤١١، ٤٦٩، ٥٥٤، ٩٤٨، ١٧٦٢).
(٢) جامع الترمذي (٧، ٤٠، ٤٣، ١١٥، ١٣١، ١٣٩، ١٩٨، ٢١٠، ٣٣٤).
(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٣٧١).
(٤) جامع الترمذي (٢١٥).
(٥) جامع الترمذي (٧٢٤، ١٩٠٤، ٢٨٠٤، ٣١٤٤، ٣١٥٣).
(٦) جامع الترمذي (٢٣٠٤).
(٧) جامع الترمذي (٢٨، ٥٢، ٥٤، ١٣٩، ٣٤٥، ٤٢٨، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥٨٢، ٦٢٢، ٧١٩).
(٨) جامع الترمذي (١٤، ١٤٤١).

للمبهم، وتعيينا للمهمل[٢]، وتمييزا للمشتبه[٣].

٦- التنصيص على أصح حديث في الباب، ولا يلزم من ذلك ثبوت الحديث، بل مراده تفضيله على غيره.

عدد أحاديث جامع الترمذي:

بلغ عدد أحاديث الكتاب: (٤٣١٨) حديثا، بحسب طبعة دار التأصيل.

روايات جامع الترمذي:

روى «جامع الترمذي عن مؤلفه جماعة، من أشهرهم:

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي (ت٣٤٦هـ)[٤].

وهي أشهر الروايات، وقد رواها عنه ثلاثة: أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن أبي الجراح الجراحي المروزي (ت٤١٢هـ)[٥]، وأبو علي الحسن بن محمد بن أحمد المروزي السنجي (ت٣٩١هـ)[٦]، وأبو إبراهيم إسماعيل بن ينال المروزي (ت٣٩١هـ)[٧].

ورواها عن أبي محمد الجَرَّاحي جماعة، منهم: أبو نصر عبد العزيز بن محمد الهروي الترياقي (ت٤٨٣هـ)[٨]، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغُورجي الهروي (ت٤٨١هـ)[٩]، وأبو سعيد محمد ابن علي الدباس (ت٤٨٨ هـ)[١٠]، وغيرهم.

وعنهم أخذه أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي (ت٥٤٨هـ)، وقد كتب نسخة

---

(١) جامع الترمذي (٢٥، ١٤٠، ١٩٨، ٢٢٨، ٢٣٩، ٧٧٠، ١٣٩٨، ٩٦٩، ١٨١١، ٣٣٦٥).

(٢) جامع الترمذي (٤٦٣، ٦٥٦، ٦٥٧، ٨٨٣، ١٥٤١).

(٣) جامع الترمذي (١٣٣٣، ١٦٤٩، ٢٤٠٩، ٢٥٤٦).

(٤) انظر: فهرس ابن عطية (١٠٠)، وفهرسة ابن خير (١٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٥٣٧/١٥)، والمعجم المفهرس (٣٢).

(٥) انظر: التقييد (٣٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٥٨)، والمعجم المفهرس (٣٢).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٤٥٠/٨)، والأنساب (٢٦٦/٧).

(٧) انظر: التقييد (٢٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٦/١٧).

(٨) سير أعلام النبلاء (٦/١٩).

(٩) سير أعلام النبلاء (٧/١٩).

(١٠) انظر: المصدر السابق (١٩/٥).

جيدة للجامع بخطه، وقرئ عليه مرات، وعنه انتشر الجامع[١].

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر المروزي[٢].

٣- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ)، صاحب المسند.

وروايته فيها أحاديث لا توجد في غيرها[٣].

٤- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان (ت٣٤٣هـ).

نسخ جامع الترمذي:

نسخ الجامع كثيرة جدا، وقد وقع بينها اختلاف في عدد من الأمور، من أهمها:

١- الاختلاف في نقل أحكام الترمذي على الأحاديث؛ فيقع في بعض النسخ: "حديث حسن"، وفي بعضها: "حسن صحيح"، وفي أخرى: "حسن صحيح غريب"، في الحكم على الحديث نفسه.

٢- انفراد بعض النسخ بزيادة عدد من الأحاديث، أو الرواة والألفاظ.

٣- الاختلاف أحيانًا في مسمى الباب، أو ذكره وعدمه.

ويُعرف الاختلاف بينها بالرجوع إلى النسخ الخطية، أو «تحفة الأشراف» للمزي، وغيرها من الكتب؛ كشروح الترمذي، ومن ينقل عنه.

عناية العلماء بجامع الترمذي[٤]:

اعتنى العلماء بجامع الترمذي رواية وإسماعاً ونسخاً، واهتموا باختلاف نسخه منذ وقت مبكر، أما رجاله فقد اعتنى بهم ضمن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.

أولا: الترجمة لرجاله:

أ-الكتب التي ترجمت لرجال جامع الترمذي على سبيل الانفراد؛ فمنها:

---

(١) انظر: التقييد (٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢٧٣)، والمعجم المفهرس (٣٢)، وقد اعتمدت هذه الرواية في طبعة مؤسسة الرسالة، وطبعة دار التأصيل الثانية.

(٢) انظر: فهرس ابن عطية (١٢٢)، وفهرسة ابن خير (١٥٨).

(٣) انظر: فهرس ابن عطية (١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٥٩).

(٤) فهرس ابن خير (٢٧٦)، وتدوين السنة (١٤٠)، مناهج المحدثين (١٥١).

شيوخ أبي عيسى الترمذي، لأبي محمد عبد العزيز بن محمد بن معاوية الأنصاري الدورقي الأطروش (ت٥٢٤هـ)[١].

ب – ما ترجم لرجاله مع رجال كتب أخرى، ومنها:

١– المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ).

٢– الكمال في أسماء الرجال، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠هـ).

وقد تفرعت عنه كتب كثيرة؛ مثل: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ) وغيره.

ثانيا: مختصراته:

١– مختصر الترمذي، لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت٧١٦هـ)، وهو اختصار للجامع، مع إعادة ترتيب وتبويب، وشرح أيضًا، وهو مطبوع.

٢– مختصر جامع الترمذي، لمحمد بن عقيل البالسي (ت٧٢٩هـ)[٢].

٣– مختصر جامع الترمذي، لأبي الفضل محمد بن عبد المحسن القلعي المكي (١١٤٩هـ)، مطبوع.

ثالثا: شروحه، وهي كثيرة، من أهمها:

١– عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت٥٤٣هـ)، وهو مطبوع.

٢– النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمري، المعروف بابن سيد الناس (ت٧٣٤هـ)، ولم يكمله، فأكمله أبو الفضل العراقي (ت٨٠٦هـ)، ثم ابنه أبو زرعة (ت٨٢٦هـ)، –وبقي بقيه– وهو من أنفس شروح الحديث عامة، وشروح الترمذي خاصة، وقد طبع شرح ابن سيد الناس فقط، لكن التكملة لم تُطبع بعد، ولو طبع

(١) انظر: فهرسة ابن خير (٢٧٦)، وتاريخ الإسلام (١١/٤٠٣).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/٢٥٢)، وكشف الظنون (١/٥٥٩)، وتاريخ التراث العربي (١/٣٠٣).

لأغنى وكفى في تخريج ما يقول فيه الترمذي: "وفي الباب".

٣- شرح الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، وهو في عداد المفقود، والموجود منه شرح العلل الصغير الملحق بالكتاب، وقطعة يسيرة من كتاب اللباس، وشرحه نفيس جداً لكنه فقد، ولو قدر وجود هذا الشرح لحصل به الاكتفاء لما عرف عن الإمام ابن رجب من التمكن والرسوخ في علم الحديث رواية ودراية وقد ظهر هذا في شرحه للأربعين النووية والقطعة في صحيح البخاري، وهذا أمر ظاهر.

٤- قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ). وهو شرح مختصر كالحاشية، مطبوع.

٥- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ). مطبوع.

رابعا: المستخرجات عليه:

١- مختصر الأحكام، لأبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت٣١٢هـ) مطبوع.

٢- المستخرج على جامع الترمذي، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت٤٢٨هـ)[١].

خامسا: تخريج ما قال فيه الترمذي: "وفي الباب":

١. العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: "وفي الباب"، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٢. كشف النقاب فيما قال فيه الترمذي: وفي الباب»، لمحمد حبيب الله مختار (ت١٤١٨هـ)، مطبوع.

٣. نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب»، لحسن بن محمد الوائلي. مطبوع.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٤٠).

سادسا: أشهر طبعاته، وهي كثيرة، منها[١]:

١. طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، باعتناء: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، سنة (١٣٩٥ هـ).

٢. ط طبعة دار ا الغرب الإسلامي . – بيروت بتحقيق: بشار عواد معروف سنة (١٩٩٨م).

٣. طبعة دار التأصيل – القاهرة، باعتناء مركز البحوث وتقنة المعلومات في الدار، سنة (١٤٣٥هـ).

****

المراجع:

- الوجيز في مناهج المحدثين، تأليف: محمد بن عبد الله القنّاص، نشر: مركز تدوين للبحوث والدراسات الحديثية، بريدة، توزيع: دار أطلس الخضراء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م.

(١) الدراسات العلمية على سنن الترمذي وهي كثيرة، من أهمها، فضائل الكتاب الجامع لأبي القاسم عبيد بن محمد بن عباس الإسعردي (٦٩٢هـ)، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، لنور الدين عتر (١٤٤٢هـ)، وهما مطبوعان، وهناك عدد من الرسائل العلمية في دراسة أحكام الترمذي على الأحاديث.